«كورونا» يكبد شركات طيران الشرق الأوسط 7.2 مليار دولار

قال نائب رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، محمد البكري، إنه منذ نهاية يناير، جرى إلغاء 16 ألف رحلة طيران للركاب في الشرق الأوسط.

وأضاف في تصريحات، أمس الخميس، أن شركات الطيران خسرت حتى 11 مارس إيرادات بقيمة 7.2 مليار دولار، مشيرا إلى أن الشركات الطيران في المنطقة "تنزف"، ولا إيرادات قادمة.

وذكر البكري أن فيروس كورونا كلف البحرين إيرادات أساسية بقيمة 200 مليون دولار، وقد ينجم عنه خسارة 5000 وظيفة.

وأوضح أنه قد يتم فقدان ما يقرب من 20 ألف وظيفة بقطاع الطيران في الكويت بسبب كورونا، كما أن الفيروس يهدد 33 ألف وظيفة بقطاع الطيران في قطر.

وأضاف نائب رئيس إياتا أن السعودية قد تخسر 16 مليون راكب و3.1 مليار دولار من الإيرادات الأساسية وما يزيد عن 140 ألف وظيفة بقطاع الطيران مهددة بسبب كورونا.

تجارة الرياض: مخزون السلع كافٍ و8 آلاف جولة تفتيش على الأسعار

نفذت الفرق الرقابية لوزارة التجارة السعودية أكثر من 8 الآف زيارة تفتيشية بمنطقة الرياض للتحقق من وفرة السلع والمخزون في الأسواق ومنافذ البيع.

كما تلقت الوزارة 12،702 بلاغا وشكوى بمنطقة الرياض شملت المغالاة في أسعار المنتجات ونقصا في المنتجات ومخالفات تجارية أخرى، تمت معالجتها فور ورودها وتطبيق العقوبات النظامية على المخالفين، وذلك خلال الفترة من 17 إلى 20 مارس 2020.

واستهدفت جولات «التجارة» تكثيف الرقابة على مخازن ومستودعات السلع والمنتجات الغذائية والمواد الاستهلاكية ومنافذ البيع ومحال بيع اللحوم والخضراوات والمخابز ومحطات بيع الوقود.

وأظهرت نتائج جولات الفرق الرقابية للوزارة توافر المنتجات والسلع التموينية الضرورية وضمان وجود مخزون كافٍ يلبي حاجة السوق واستقرار الأسعار.

ودعت وزارة «التجارة» عموم المستهلكين إلى الإبلاغ عن المنشآت ومنافذ البيع المخالفة من خلال تطبيق «بلاغ تجاري» على الرابط https://mci.gov.sa/C-app: أو مركز البلاغات على الرقم 1900 أو الموقع الرسمي للوزارة على الإنترنت.

التجارة: مراقبة مستمرة للأسواق المحلية لضمان ثبات الأسعار محلياً

قالت وزارة التجارة والصناعة أمس الاثنين إن فرقها التفتيشية مستمرة في المراقبة والتدقيق على الأسواق المحلية للوقوف على مدى التزامها بالمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وذكرت التجارة في بيان لها أن الفرق المعنية قامت بجولات على عدد من الجمعيات التعاونية للوقوف على إنسيابية العمل بها فضلا عن تدقيقها على 314 صيدلية ومحلا تجاريا وبسطات للخضراوات ومراقبة سبعة مخازن آلية للوقوف على مدى التزامها.

وأوضحت أنها استقبلت الأحد 285 شكوى عبر الخط الساخن رقم (135) في حين قامت فرق الطوارئ بتحرير محضري ضبط على عدد من المحال التجارية المخالفة.

السعودية تعفي المتاجر من رسوم نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعوي ساما عن برنامج دعم رسوم عمليات خدمتي نقاط البيع والتجارة الإلكترونية.

وقالت في تغريدة على تويتر إن مؤسسة النقد تتحمل تكاليف رسوم عمليات خدمتي نقاط البيع والتجارة الإلكترونية للمتاجر في المملكة المتمثلة في رسوم خدمة التاجر عن المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة 3 أشهر اعتبارا من 14 مارس الجاري.

وقالت ساما إنه سيتم تضمين كافة عمليات الشراء لخدتي نقاط البيع والتجارة الإلكترونية عبر جميع أنواع البطاقات والشيكات العالمية المقبولة في المملكة، التي تم معالجتها من قبل جهة مستضيفة داخل المملكة المنفذة في منافذ البيع والمواقع الإلكترونية والتطبيقات للأنشطة التجارية المحلية المرخصة من جهة رسمية بالمملكة وبما يتوافق مع أهداف برنامج المؤسسة لدعم القطاع الخاص.

وأوضحت أنه يستثنى من ذلك العمليات التي يكون التاجر فيها جهة مرخصة من قبل المؤسسة.

وأشارت إلى أنه سيتم إيقاف العمل بالرسم الشهري الثابت للمتاجر التي تقل قيمة عملياتها عن 15 ألف ريال والبالغ 100 ريال خلال فترة الدعم، ولن يتم شمولها في مبلغ الدعم المخصص خلال هذه الفترة.

فشل إقرار خطة تحفيز أميركية بـ 2 تريليون دولار

عرقل الديموقراطيّون، في مجلس الشيوخ الأميركي خطّة قدّمها الجمهوريّون تهدف إلى الحدّ من التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا المستجدّ، معتبرين أنّها غير كافية لمساعدة ملايين الأميركيين.

والخطّة التي اقترحت توفير ما يصل إلى تريليونين دولار، لم تنل غالبيّة الأصوات المطلوبة، على الرغم من المفاوضات المكثّفة بين الجمهوريين والديموقراطيين والبيت الأبيض.

وانتقد زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل المعارضة الديموقراطية محذرا من دمار اقتصادي إذا لم يتحرك الكونغرس بسرعة. وقال «نحن بحاجة إلى إعلام الناس بأننا مستعدون لإنجاز هذا الشيء».

وتشمل تدابير الإنعاش الاقتصادي التي اقترحها ماكونيل الخميس، تقديم مساعدات مباشرة للأميركيين تصل إلى 1200 دولار لكل شخص بالغ وتخصيص 300 مليار دولار للشركات الصغيرة و200 مليار دولار لشركات الطيران وشركات في قطاعات أخرى.

ويقاوم الديموقراطيون من أجل توفيير حماية أكبر للموظفين وتأمين تغطية للبطالة القسرية وتعزيز الدعم المالي للأسر.

ليصل إجمالي الحزمة إلى 126 مليار درهم في الدولة

محمد بن راشد: حزمة دعم بـ16 مليار درهم لمواجهة كورونا

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

أعلن رئيس الوزراء الإماراتي، حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عن حزمة دعم إضافية بـ16 مليار درهم لمواجهة كورونا، ليصل إجمالي الحزمة التحفيزية الاقتصادية إلى 126 مليار درهم في الدولة.

وقال، في تغريدة له على تويتر، :»كورونا، فيروس صحي واقتصادي وسياسي وهذا وقت التوحد لمواجهته».

وتابع: «اعتمدنا حزمة إجراءات جديدة لخفض كلفة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والتعجيل بتنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية الكبرى».

إلى ذلك، دعا حاكم دبي للتوحد والتعاون والتكاتف لمحاربة «أهم عدو للبشرية» (فيروس كورونا)، معتبرا أن الخلافات جميعها تصغر أمام هذا التحدي الجديد.

وأفاد: «اعتمدنا اليوم تشكيل 3 فرق عمل حكومية لضمان استمرارية الخدمات وفاعلية أنظمة العمل عن بعد»، موضحا أن فرق العمل الحكومية ستقوم برفع تقرير يومي حول الآثار الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا وإجراءاتنا الاحترازية.

وغرد قائلا: «استثمرنا لمدة 10 سنوات في التعلم الذكي، وفي الخدمات الإلكترونية والذكية، وَفي تعزيز الجاهزية لحالات الطوارئ والكوارث... واليوم نجني الثمرة عبر استمرارية عمليتنا التعليمية وخدماتنا الحكومية الأساسية والاستباقية في التعامل مع الظروف الصحية العالمية».

وأكد: «سنحمي صحة المجتمع والاقتصاد والتعليم وسنعبر هذه الأزمة العالمية بكل ثقة»، قائلا: «نحن مستعدون وجاهزون للتعامل مع كافة الظروف».

الأمم المتحدة تنوي إنشاء صندوق عالمي لمحاربة كورونا

أعلنت الأمم المتحدة، أمس الاثنين، أنها تنوي إنشاء صندوق عالمي لمحاربة كورونا. وأعلنت العديد من الدول خططا لمواجهة فيروس كورونا، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

وبينما فشلت الولايات المتحدة في إقرار حزمة تحفيزية بقيمة تريليوني دولار لدعم الاقتصاد في مواجهة فيروس كورونا، أعلنت الإمارات عن حزمة قيمتها 14 مليار درهم لدعم الاقتصاد، كما أعلنت مصر عن خطة بقيمة 6 مليارات دولار. وأقرت المملكة العربية السعودية حزمة بقيمة 120 مليار ريال لدعم اقتصاد البلاد.

بقيمة 204 ملايين دولار

شركة صينية تفوز بعقد هندسي في حقل «مجنون» النفطي بالعراق

قالت شركة الصين للهندسة والإنشاءات البترولية (سي. بي. إي. سي. سي)، إنها فازت بعقد عمل هندسي في حقل مجنون النفطي، جنوبي العراق.

وذكرت الشركة الصينية في بيان، أمس الإثنين، إن قيمة العقد تبلغ 204 ملايين دولار، مضيفة: «ستقوم الشركة بمعالجة الغاز المصاحب عالي الكبريت في الحقل».

ويعتبر حقل «مجنون» جنوبي العراق، ثالث أكبر حقل نفطي في العالم، وتبلغ احتياطاته المقدرة من قبل وزارة النفط العراقية 12.6 مليار برميل.

ووفق البيان، فإن المشروع المستهدف اكتماله خلال 29 شهرا، يتمثل في تدشين منشأة لمعالجة الغاز المصاحب عالي الكبريت، بطاقة معالجة يومية 4.39 ملايين متر مكعب.

ومنذ أربع سنوات، كثف العراق عمليات معالجة الغاز المصاحب واستغلاله لأغراض التصدير، أو لتوليد الطاقة الكهربائية محليا، بعد عقود كانت تحرق فيها ملايين الأطنان يوميا.

في انتظار بدء زيادة الإنتاج الأسبوع المقبل

أسعار النفط تتراجع تحت ضغط زيادة الإنتاج وتراجع الطلب

تراجعت أسعار النفط بأكثر من 2 بالمئة بالنسبة لخام برنت، تحت ضغوط زيادة الإنتاج المرتقب بعد تفكك تحالف (أوبك+)، وتراجع الطلب متأثرا بالتبعات الاقتصادية لفيروس كورونا.

وتبدأ السعودية الأسبوع المقبل، بزيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يوميا، مقارنة مع متوسط فعلي يبلغ 9.8 ملايين برميل يوميا في فبراير الماضي، واستعداد الإمارات لزيادة إنتاجها بمقدار مليون برميل إلى 4 ملايين برميل يوميا. وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مايو بنسبة 2.59 بالمئة أو 0.70 سنتا إلى 26.23 دولارا للبرميل. وتأثر الطلب على النفط الخام سلبا خلال الشهرين الماضي والحالي، مدفوعا بإجراءات دولية وقيود على حركة التنقل والسفر، خاصة جوا، نتج عنه تراجع الطلب على وقود الطائرات. وحتى صباح أمس الإثنين، بلغ عدد الوفيات نتيجة الفيروس 14.7 ألف حالة، و339.7 ألف إصابة مؤكدة، وشفاء قرابة 99 ألفا، بحسب بيانات رسمية.

البالغ 1.7 تريليون دولار

ركود سوق السياحة العالمي ينذر بخسائر تريليونية

انخفضت صناعة السياحة والضيافة حول العالم، إلى أدنى مستوياتها التاريخية، مدفوعة بتفشي فيروس كورونا حول العالم، وقيود عالمية على الرحلات عبر الحدود.

وقال بولوت باغجي، رئيس معهد منتدى السياحة العالمي في تركيا، إن خسائر سوق السياحة العالمية قد تبلغ تريليون دولار هذا العام، بسبب الإجراءات المتخذة للحد من تفشي فيروس «كورونا المستجد».

وأضاف «باغجي»، أن الحجم السنوي الراهن لسوق السياحة العالمية يبلغ 1.7 تريليون دولار. ولا تتوقف خسائر السياحة عند قيمة تريليون دولار فحسب، وفق باغجي، بل إن خسائر قد تطال العمالة في القطاع، من خلال فقدان 50 مليون وظيفة، ترتبط بالقطاع.

«باغجي» أوضح أن هذه النتائج، توصل إليها استنادا إلى أحدث البيانات التي تلقاها من المنظمات الدولية، والبحوث التي أجراها معهد منتدى السياحة العالمي.

وذكر باغجي أن فيروس كورونا المستجد ينتشر بسرعة كبيرة، بسبب حالة العولمة التي يشهدها العالم وحركة السفر المستمرة، مضيفًا: «70 بالمئة من قطاع السياحة قد توقف بالفعل».

واستطرد قائلًا: «المؤسسات ذات الصلة في تركيا، وخاصة وزارة الصحة، اتخذت تدابير مهمة منذ اليوم الأول، من أجل منع انتشار فيروس كورونا المستجد».

وتابع: «ومع ذلك، تقاعست بعض البلدان عن اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحد من انتشار الفيروس، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى خروج الأمور عن السيطرة، بسبب اتخاذ الإجراءات اللازمة لكن بعد فوات الأوان».

ونوه باغجي، أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بانتشار فيروس كورونا المستجد، الذي شوهد لأول مرة في الصين وانتشر منها إلى جميع أنحاء القارات وكافة البلدان تقريبا (188 بلدا).

وزاد: «يبلغ الحجم السنوي لسوق السياحة العالمي 1.7 تريليون دولار.. نجتمع باستمرار مع المستثمرين السياحيين الدوليين والمجموعات الفندقية وشركات الطيران.. وبحسب الأبحاث التي أجريناها، فإن الخسائر الاقتصادية التي مني بها قطاع السياحة العالمي لغاية الآن تبلغ 600 مليار دولار».

بدورها، كشفت شركات دولية تعمل بنظام الدفع عن طريق بطاقات الائتمان، مثل أمريكان إكسبريس وفيزا وماستركارد، أن الأضرار التي سببها فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، بلغ ما بين 28–29 تريليون دولار.

وأشار باغجي أن الخسائر الاقتصادية التي مني بها قطاع السياحة العالمي بسبب فيروس كورونا، مروعة، ومن شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة، ما قد يفاقم الخسائر الاقتصادية.

ستاندرد آند بورز: 2020 عام الركود الاقتصادي بسبب كورونا

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال، أن يشهد العالم ركوداً اقتصادياً خلال 2020، مع تصاعد انتشار وباء كورونا، وتراجع النمو الاقتصادي بشكل حاد، بسبب تقلبات الأسواق وزيادة الضغط على مستويات الائتمان.

وقالت الوكالة في تقرير لها، إن التقديرات ترجح أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة تتراوح ما بين 1 بالمئة إلى 1.5 بالمئة خلال 2020، مع احتمالات بالمزيد من التصاعد في المخاطر.

وأوضح أن البيانات الصينية الأولية، تشير إلى أن اقتصاد البلاد قد تضرر بشكل أكبر مما كان متوقعاً، ولكن هناك مؤشرات إلى بداية استقرار مؤقت. بينما تسير أوروبا والولايات المتحدة، بنفس الاتجاه، بحسب التقرير؛ الذي أشار أن «القيود المتزايدة على التواصل بين الناس قد تؤدي إلى تدهور الطلب في مختلف القطاعات».

وأفادت الوكالة بأن تسارع انتشار فيروس كورونا المستجد بشكل كبير، وتفاقم تأثيره الاقتصادي بصورة حادة، يبقي البيانات الاقتصادية المتوفرة محدودة، إلا أن الأرقام الأولية التي أعلنت عنها الصين لشهري يناير وفبراير كانت أسوأ بكثير مما كان متوقعاً.

وتابعت: «يبدو أن انتشار الفيروس الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية وباء منذ 11 مارس/ آذار، بدأ بالتراجع في معظم قارة آسيا، إلا أن القيود التي تم فرضها على التواصل بين الناس في قارة أوروبا والولايات المتحدة، أدت إلى انهيار الأسواق».

وأوضحت أن تراجع الأسواق، يرجع إلى تصاعد العزوف عن المخاطر والتشاؤم الكبير بشأن توقعات النمو الاقتصادي والأرباح وجودة الائتمان.